

واشنطن - رويترز. ا ف ب

- فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية جديدة تستهدف شركات تصدير النفط الإيرانية ومصرفا صينيا وآخر عراقيا بعد اتهامهما بالتعامل مع تلك الشركات.

وفي بيان اصدره البيت الابيض قال الرئيس باراك اوباما ان العقوبات الجديدة تؤكد تصميم الولايات المتحدة على اجبار ايران على «الوفاء بالتزاماتها الدولية» في المفاوضات النووية.

وذكر البيان ان «هذا الاجراء يهدف الى منع ايران من انشاء آليات دفع من شراء النفط الابريني لتلخف على العقوبات الحالية» محذرا من ان العقوبات الاميركية ستنتقل على اي كيان يشترى النفط الابرياني.

واضاف البيان انه سيتم اتخاذ اجراءات ضد الشركات التي تتعامل مع «شركة النفط الإيرانية الوطنية» و«شركة نفط ايران»، او البنك المركزي الإيراني، او مساعدة ايران على شراء الدولارات الاميركية او المعادن النفيسة.
واتهم اوباما «بنك كولون» الصيني و«مصرف ايلف» الاسلامي «العراقي بترتيب تعاملات بقيمة ملايين الدولارات مع بنوك ايرانية خاضعة للعقوبات بسبب ارتباطها ببرنامج الاسلحة الإيرانية.

وقال اوباما انه سيتم منع هذين المصرفين من التعامل مع النظام المالي الاميركي.

تتامت

«العريضة» تحت التقييم

اعزّتت إلى بعض النواب بعدم حضور جلسة الثلاثاء، «لاسيما ان هناك من كان يريد تسويق الحكومة من كتلة غالبية مجلس 2012. نحن ليس لدينا اتصال مع الحكومة وهي لا (تصون) حتى نخذّ موقفا في صالحها، ومواقفنا تبني على ما يحقق مصلحة الكويت العليا.»

وقال العمير لـ «الراي»: «نحن نضجر من اجل (سواد عيون) الحكومة، ولم نمتنع عن الحضور من اجلها، انما الكويت هي الامة من الحكومة والمجلس.»
واكد: «ان حل مجلس 2009 مطلب فضلا عن انه رغبة سمو امير البلاد، ونحن نقدر الرغبة، وهو ما نقله وزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله، والرغبة تاتي في اطار الدستور، ونحن لا نعترض عليها، وندمنى ان يكون هناك حل تتمتع فيه الاجراءات الدستورية الصحيحة، وتراعي فيه الاطر الدستورية، وتالتي تعود إلى الشعب وصناديق الاقتراع.»
وذكر العمير «ان الهم ليس توقيت حل المجلس، وانما صحة الاجراءات»، متسائلا «هل تفتقت الحكومة من دستورية وصحة الدوائر الخمس بارية اصوات؟ وهل لديها عزم على استجلاء الامر من خلال الخبرة الدستورية، وهو ما يهين تحديدا؟ اما التوقيت فنحن ضد ان يعيّننا فلد مشلوا بوجود مجلس معطل عن أداء دوره، ووجود حكومة مؤقتة عمرها قصير، ولكن يهون ذلك في عدم تعرضنا إلى بطلان المجلس المقبل.»
وبين العمير «ان الدوائر الخمس كانت في محاسل 2008 و2009 و2012، وحتى المجلس الثاني كان من الممكن ان يستمر، لولا الطعن الذي قدم، وهذه الدوائر لم يطعن فيها من قبل، واستمرت، خصوصا انه لم يطعن في جزئية عدم تطبيق مبدأ العدل والمساواة في اعدادها وفي اختيار الناخبين لاربعة مرشحين من اصل عشرة.»

وقال النائب مسلم البراك: «ان الامور باتت واضحة امام سمو رئيس الوزراء بعد الاعتذارات التي انبهت من مجلس 2009 عن عدم حضور جلسة الثلاثاء، فهم ارادوا تحسين صورتهم امام الناخبين، لانهم شعروا ان الحل بات وشيكا وارادوا القفّ.»

وقال البراك لـ «الراي»: «ان الدعوة إلى الانتخابات ستتم الاسبوع المقبل، وتكون الانتخابات في اكتوبر، وعلى الحكومة ان تصدر مرسوم الحل حتى لا تدخل في نفق مظلم.»

واعترض النائب خالد السلطان الاعلان عن حل مجلس الامة الخلع المقبل، والدعوة إلى اجراء الانتخابات في اكتوبر «عين الحكمة» ان صبح الخبر، مؤكدا «ان هذا ما يطالب به الشعب الكويتي.»

وقال العمير لـ «الراي»: «اننا بحاجة إلى الاسراع في حل مجلس 2009، لان النبل بحاجة إلى الاستقرار بعدما انهكت من قبل اصحاب المصالح.»

وقال النائب فلاح الصوالم لـ «الراي»: «ان اصبح ضرورية بعدما وقف حال البلد، ورفض الجميع حضور جلسة الثلاثاء، وفضلوا الانسحاب من مجلس 2009 الساقط شعبيا، لذلك لا يمكن استمرار الوضع من دون مراقبة شعبية على الحكومة، وقبل تعقيد الامور من خلال العيب بالدوائر الملحقة اطراف متنفذة ولها مصالح خاصة على حساب البلد.»

وقال النائب السابق الدكتور محمد الهطلاني لـ «الراي»: «نحن في كتلة الغالبية والسواد الاظم من الشعب لدينا قناعة ان الفزة الشعبية والعريضة الرضائية تهدف إلى الانتصار لاستقرار الكويت.»

«لا نزال ملتزمين بالحل الديبلوماسي لكن الكرة الآن في ملعب طهران»

أوباما يفرض عقوبات جديدة

على شركات نفط إيرانية ومصرفين صيني وعراقي



البروفيسور الأميركي آلان ايراموويتز من جامعة اتلانتا، أمام صوتين اوباما وروميني تظهر تقدم الأول في الانتخابات المقبلة (رويترز)

واوضح «ان الاجراءات التي اتخذت اليوم توضح اننا سنكشف اي مؤسسة مالية تسمح للنظام الابرياني الذي يزداد باسا في الحصول على منقذ الى النظام المالي الدولي»، واضاف ان «الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بالحل الديبلوماسي، لكن الكرة الآن في الملعب الابرياني الذي يجب عليه تنفيذ الالتزامات الدولية.»

وتابع: «اذا واصلت الحكومة الإيرانية تحديدها، فيجب الا يكون هناك اي شك في ان الولايات المتحدة وشركاءها سيواصلون فرض مزيد من العقوبات.»

وفي تطور منفصل، اكد وزير الخزانة الاميركي تفاصيل

عن العقوبات والتهامات ضد المصرفين الصيني والعراقي المتهمين بالتعامل مع شركات ايرانية.

وقال في بيان انه «فيما تقطع العالم علاقاتها مع هذه المصارف الإيرانية، الا ان هذين المصرفين، بنك كولون ومصرف ايلف الاسلامي، اتخذوا نهجا معاكسا، واضاف البيان «ان بنك كولون الذي مقره بكين قدم خدمات الى ستة مصارف ايرانية على الاقل خاضعة للعقوبات الاميركية بسبب اتهامها بلعب دور في برامج ايران لاسلحة الابرياني قيد انملة.»

بلغ عدد الموقعين 7134 والعدد الى تزايد.

وفد من مطير

القانون، وفيلقا تدخل سموه المباشر في الملف، ولمستا من استينافا، وهو طبل من وزير الداخلية الكويت في 2009 فلا ريب انه استجابة لصوت العقل والحكمة للخروج من الأزمة الحالية.»

وقال النائب الدكتور حمد المطر اكد ان توجه الحكومة الى حل المجلس القائم والدعوة الى الانتخابات البرلمانية وفق قانون الانتخابات القائم واعتماد هذا الامر بشكل نهائي «بعد الخيار الصحيح للتعامل مع الوضع القائم، خصوصا وان مجلس 2012 ابطال لخطا اجرائي في مرسوم الحل والمفترض ان يصح هذا الاجراء وتجرى الانتخابات كما هي وفق القانون القائم.»

وقال المطر لـ «الراي»: «ان الحديث عن العيب بالنظام الانتخابي سواء من خلال تعديل الدوائر الانتخابية او الية التصويت يعد امر فرفوضا رغم عدم عدالة النظام الانتخابي القائم، الا ان ابطال النظام الحالي القائم من غير ندم من مجلس 2012 ابطال لخطا وسيترتب عليه تباعاً بطلان مجلس 2009 وبالتالي بطلان الحكومة القائمة.»

من جانبه، اكد النائب عبدالرحمن العنجري لـ «الراي»: «ان كل الاحاديث التي تتداول عن تعديل النظام الانتخابي او عدم تعديله هي عبارة عن تسريبات حكومية في وسائل الاعلام.»

وقال: «ان اي تعديل للنظام الانتخابي لايد وان يتم من خلال قاعة عبدالله السالم وليس من خلال القضاء او مراسيم الضرورة، وان مجلس الساقط شعبياً، خاصة وان الحكومة منذ عام 2006 لم تتقدم باي مشروع قانون لتعديل النظام القائم، كما انه لا يوجد ما يجبر اعتباره من امور الضرورة.»

وقال النائب الدكتور يوسف الزلزلة لـ الحكومة ساطعن في قانون الدوائر الخمس الاسبوع المقبل «لوجود شبهة دستورية فيه، وستنظر المحكمة في الطعن لإخراج البلد من الأزمة.»

وأعلن النائب في مجلس 2012 اسامه الشاهين لـ «الراي» ان الاجتماع استمع إلى النائبين البراك والوعلان بشأن سعي بعض الاطراف التي تفتحت الوحدة الوطنية وسيكون هناك بيان باسم الكتلة كلف باعداده البراك والشاهين، يؤكد الوحدة الوطنية ومواجهة ما يسيء إلى النسيج الاجتماعي.

وحضر لقاء ديوانية السعودن إضافة اليه النواب حمد المطر ومحمد الخليفة واسامة الشاهين وعلي الدقباسي وعمار العجمي وسالم المسلم وعبدالله الطرجي واسامة المناور ومسلم البراك وعبدالله البرغش وفلاح الصواعم ومحمد الهطلاني وثايف المرदाس والدكتور جمعان الحريش وعبداللطيف العميري ومبارك الوعلان ومحمد الدلال (حضر بعد بدء الاجتماع).

كما حضر الاجتماع من الشباب فهد الزامل وحمد العليان وصالح المزيد ومساعد القريفة ويسام الغانم.

وقال الدقباسي: «ناقشنا الية سير العريضة وامكانية عقد ندوة جماهيرية خلال الأيام المقبلة.»

وقال العليان لـ «الراي» إن الاجتماع قتم العريضة واستمرارها بعد مرور اسبوع حيث

الراي

العدد (12085- آو) • الخميس 2 أغسطس 2012 Thursday 2 Aug. 2012 Issue No. (AO- 12085)

خارجيات

السعودية تبحث تقليص عدد المعتمرين المقبل

خادم الحرمين لأمرء المناطق:

اتقوا الله بالمواطنين والمقيمين

الرياض - «العربية.نت»، د ب -
حَضَّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مساء أول على تقوى الله، والاهتمام بمصالح المواطنين والمقيمين، ومتابعة أحوالهم ولتلمس حاجاتهم والاجتهاد في إنجازها، بما يحقق المزيد من الرخاء لخدمة الوطن والمواطن والمقيم، والعمل على تحقيق التنمية المتوازية في جميع مناطق المملكة، ومتابعة المشاريع التي تنفذها القطاعات المختلفة في المناطق، لإتمامها في أوقاتها المحددة بالمواصفات المطلوبة.»

ونكرت وكالة الأنباء السعودية «واس»، أن كلام خادم الحرمين المحدد بالمواصفات المطلوبة، وتحدث وزير النفط رستم قاسمي، عن برنامج وزارته لتطوير المصافي في البلاد، ورغم العقوبات الدولية، مؤكداً «ازدياد طاقة تكرير النفط إلى 100 مليون برميل من النفط يومياً حتى نهاية العام 2015.»

وفي إطار حديث طهران المتواصل عن قدراتها الدفاعية، أكد قائد مقر خادم الأنبياء للدفاع الجوي العميد فرزاد اسماعيلي «أن الدفاع الجوي هو بمثابة اعصار مدمر لل دول التي تهدد ايران الاسلامية»، وخاطب الدول التي تهدد بحرب المنشآت النووية الإيرانية، قائلاً: «نوصي الدول التي تطلق التهديدات جازفاً ضد ايران، بالابتعاد عن التصرف المدمر للدفاع الجوي الإيراني.»

أمير قطر والبشير بحثا تعزيز العلاقات ومجلس الأمن مدد عمل «يوناميد» في دارفور

الخرطوم،الدوحة، نيويورك - وكالات - اجرى امير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني محادثات مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير في الدوحة.

وقال وزير الدولة في الخارجية السودانية صلاح ونسي عقب اللقاء، إن المحادثات كانت بناءة ومثمرة وتناولت العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وسبل دعمها وتعزيزها إضافة الى استعراض عدد من القضايا الإقليمية والدولية لاسيما تطورات الأوضاع في إقليم دارفور.

وأشار إلى أن هناك نوعا من التشاور والتنسيق بين البلدين في القضايا التي تهمهما خاصة العلاقات الاقتصادية لافتا إلى أن هناك ارتيحا

والتي يريد البعض اشغالها في هذا البلد وبهذا التوقيت.»

الكلب لـ «الراي»: المناقصات

وبيّن أن اللجنة حضرت أكثر من 30 اجتماعا مع اللجان الحكومية والبرلمانية، من اجل التوصل إلى قانون أكثر مواكبة للتنمية ويهدف جعلتها «ووجدنا التفهم لذلك.»

وأشار الكلب إلى «أننا لم نطلع على المسودة الأخيرة للقانون، ولكنه يحتوي على معايير الحاسبة والعقوبة في حال التأخير في المشاريع ووضع ضوابط جديدة على الاوامر التغييرية للمشاريع.»

المضف لـ «الراي»: «

قبل عام تقريبا وضعنا رؤية استراتيجية وبدانا تنفيذ الخطة خلال الأشهر الستة الأولى، واستمر في استكمالها بعمل مؤسسي ديار به البسطة، وبناء على ذلك جاء الهيكل التنظيمي الجديد ليتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لدينا وخطة التنمية في الدولة، ونحقيق الرغبة السامية في نفضة البلد على المستوى الشامل.»

وجدد المصّف تأكيد أن البنك ملزم بتطبيق قانون المرأة الاسكاني، وهو بصدد اجراء دراسة لتوفير مسكن منخفض التكاليف (الايجار) للمرة تنفيذًا للقانون.

وعن الشركات العقارية التي سبق وتم الانعاز

عنها، قال المصّف إن البنك مستمر في التوجه نحو تاسيس شركات لتمويل العقاري تخدم المواطنين، وستفعل هذه الخطوة قريبا.

اتحاد الجمعيات

حيث شرعنا في مراجعة جميع الأصناف ومخاطبة الموردين للالتزام بمعايير الجودة والسلامة، إضافة إلى مخاطبة الهيئة العامة للصناعة للتحقق من المواصفات القياسية الساعمة وخصوصا الغذائية منها والتأكد من صلاحيتها لاستهلاك الآمسي.

وفي التفاصيل، كشف رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد جاسم الهضيان الغتبيبي عن أن النتائج المخبرية أكدت عدم مطابقة زيت زيتون التعاون للمواصفات القياسية التي تم الاتفاق عليها في شروط العقد المبرم ما بين الشركة الموردرة، لكنها أفادت في الوقت نفسه أن المنتج لا يحتوي على مواد مسرطنة وضارة تصل إلى درجة الخطورة الصحية على البشر.

وقال الهضيان: «إن حادثة زيت زيتون التعاون فتحت الباب أمام الكثير من الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها في الاتحاد لضمان سلامة المنتجات التي تحمل اسم التعاون، إضافة إلى أنها ساهمت في إيصال رسالة حازمة لجميع الموردين للاتحاد بان العهد الجديد لن يسكت عن أي مخالفة وسيحمل المواطنين فيها المسؤولية كاملة ضمن الأطر القانونية التي تحفظ حق المستهلك وتحمي من محاولات الغش التجاري.»

وشدد الهضيان على أنه تم العمل منذ تلك اللحظة الأولى لصدور تقرير البلدية وذلك بكل شفافية ومصداقية، «حيث قمنا بأخذ عينات من منتج الزيت وتم إرسالها إلى مختبرات البلدية أكدت بعد الفحص المبدي ما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أننا وللحكاذ وزيادة الطمأنينة، قمنا بالتعاون مع مختبرات فنية متخصصة بإجراء العديد من التحاليل المخبرية المختلفة التي تضمن صحة التقرير وعدم المساس به.»

وفي السياق نفسه، كشف الهضيان عن أنه تم استقبال العديد من طلبات الموردين لتوريد مادة زيت الزيتون، «وتنحن في صدد دراسة أفضل العروض وأرقى المنتجات بأفضل الاسعار، وذلك بهدف توريدها إلى الاتحاد لتحمل صفة زيت»

والتي يريد البعض اشغالها في هذا البلد وبهذا التوقيت.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المناقصات

وبيّن أن اللجنة حضرت أكثر من 30 اجتماعا مع اللجان الحكومية والبرلمانية، من اجل التوصل إلى قانون أكثر مواكبة للتنمية ويهدف جعلتها «ووجدنا التفهم لذلك.»

وأشار الكلب إلى «أننا لم نطلع على المسودة الأخيرة للقانون، ولكنه يحتوي على معايير الحاسبة والعقوبة في حال التأخير في المشاريع ووضع ضوابط جديدة على الاوامر التغييرية للمشاريع.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المضف لـ «الراي»: «

قبل عام تقريبا وضعنا رؤية استراتيجية وبدانا تنفيذ الخطة خلال الأشهر الستة الأولى، واستمر في استكمالها بعمل مؤسسي ديار به البسطة، وبناء على ذلك جاء الهيكل التنظيمي الجديد ليتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لدينا وخطة التنمية في الدولة، ونحقيق الرغبة السامية في نفضة البلد على المستوى الشامل.»

وجدد المصّف تأكيد أن البنك ملزم بتطبيق قانون المرأة الاسكاني، وهو بصدد اجراء دراسة لتوفير مسكن منخفض التكاليف (الايجار) للمرة تنفيذًا للقانون.

وعن الشركات العقارية التي سبق وتم الانعاز عنها، قال المصّف إن البنك مستمر في التوجه نحو تاسيس شركات لتمويل العقاري تخدم المواطنين، وستفعل هذه الخطوة قريبا.

حيث شرعنا في مراجعة جميع الأصناف ومخاطبة الموردين للالتزام بمعايير الجودة والسلامة، إضافة إلى مخاطبة الهيئة العامة للصناعة للتحقق من المواصفات القياسية الساعمة وخصوصا الغذائية منها والتأكد من صلاحيتها لاستهلاك الآمسي.

وفي التفاصيل، كشف رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد جاسم الهضيان الغتبيبي عن أن النتائج المخبرية أكدت عدم مطابقة زيت زيتون التعاون للمواصفات القياسية التي تم الاتفاق عليها في شروط العقد المبرم ما بين الشركة الموردرة، لكنها أفادت في الوقت نفسه أن المنتج لا يحتوي على مواد مسرطنة وضارة تصل إلى درجة الخطورة الصحية على البشر.

وقال الهضيان: «إن حادثة زيت زيتون التعاون فتحت الباب أمام الكثير من الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها في الاتحاد لضمان سلامة المنتجات التي تحمل اسم التعاون، إضافة إلى أنها ساهمت في إيصال رسالة حازمة لجميع الموردين للاتحاد بان العهد الجديد لن يسكت عن أي مخالفة وسيحمل المواطنين فيها المسؤولية كاملة ضمن الأطر القانونية التي تحفظ حق المستهلك وتحمي من محاولات الغش التجاري.»

وشدد الهضيان على أنه تم العمل منذ تلك اللحظة الأولى لصدور تقرير البلدية وذلك بكل شفافية ومصداقية، «حيث قمنا بأخذ عينات من منتج الزيت وتم إرسالها إلى مختبرات البلدية أكدت بعد الفحص المبدي ما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أننا وللحكاذ وزيادة الطمأنينة، قمنا بالتعاون مع مختبرات فنية متخصصة بإجراء العديد من التحاليل المخبرية المختلفة التي تضمن صحة التقرير وعدم المساس به.»

وفي السياق نفسه، كشف الهضيان عن أنه تم استقبال العديد من طلبات الموردين لتوريد مادة زيت الزيتون، «وتنحن في صدد دراسة أفضل العروض وأرقى المنتجات بأفضل الاسعار، وذلك بهدف توريدها إلى الاتحاد لتحمل صفة زيت»

والتي يريد البعض اشغالها في هذا البلد وبهذا التوقيت.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المناقصات

وبيّن أن اللجنة حضرت أكثر من 30 اجتماعا مع اللجان الحكومية والبرلمانية، من اجل التوصل إلى قانون أكثر مواكبة للتنمية ويهدف جعلتها «ووجدنا التفهم لذلك.»

وأشار الكلب إلى «أننا لم نطلع على المسودة الأخيرة للقانون، ولكنه يحتوي على معايير الحاسبة والعقوبة في حال التأخير في المشاريع ووضع ضوابط جديدة على الاوامر التغييرية للمشاريع.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المضف لـ «الراي»: «

قبل عام تقريبا وضعنا رؤية استراتيجية وبدانا تنفيذ الخطة خلال الأشهر الستة الأولى، واستمر في استكمالها بعمل مؤسسي ديار به البسطة، وبناء على ذلك جاء الهيكل التنظيمي الجديد ليتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لدينا وخطة التنمية في الدولة، ونحقيق الرغبة السامية في نفضة البلد على المستوى الشامل.»

وجدد المصّف تأكيد أن البنك ملزم بتطبيق قانون المرأة الاسكاني، وهو بصدد اجراء دراسة لتوفير مسكن منخفض التكاليف (الايجار) للمرة تنفيذًا للقانون.

وعن الشركات العقارية التي سبق وتم الانعاز عنها، قال المصّف إن البنك مستمر في التوجه نحو تاسيس شركات لتمويل العقاري تخدم المواطنين، وستفعل هذه الخطوة قريبا.

حيث شرعنا في مراجعة جميع الأصناف ومخاطبة الموردين للالتزام بمعايير الجودة والسلامة، إضافة إلى مخاطبة الهيئة العامة للصناعة للتحقق من المواصفات القياسية الساعمة وخصوصا الغذائية منها والتأكد من صلاحيتها لاستهلاك الآمسي.

وفي التفاصيل، كشف رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد جاسم الهضيان الغتبيبي عن أن النتائج المخبرية أكدت عدم مطابقة زيت زيتون التعاون للمواصفات القياسية التي تم الاتفاق عليها في شروط العقد المبرم ما بين الشركة الموردرة، لكنها أفادت في الوقت نفسه أن المنتج لا يحتوي على مواد مسرطنة وضارة تصل إلى درجة الخطورة الصحية على البشر.

وقال الهضيان: «إن حادثة زيت زيتون التعاون فتحت الباب أمام الكثير من الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها في الاتحاد لضمان سلامة المنتجات التي تحمل اسم التعاون، إضافة إلى أنها ساهمت في إيصال رسالة حازمة لجميع الموردين للاتحاد بان العهد الجديد لن يسكت عن أي مخالفة وسيحمل المواطنين فيها المسؤولية كاملة ضمن الأطر القانونية التي تحفظ حق المستهلك وتحمي من محاولات الغش التجاري.»

وشدد الهضيان على أنه تم العمل منذ تلك اللحظة الأولى لصدور تقرير البلدية وذلك بكل شفافية ومصداقية، «حيث قمنا بأخذ عينات من منتج الزيت وتم إرسالها إلى مختبرات البلدية أكدت بعد الفحص المبدي ما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أننا وللحكاذ وزيادة الطمأنينة، قمنا بالتعاون مع مختبرات فنية متخصصة بإجراء العديد من التحاليل المخبرية المختلفة التي تضمن صحة التقرير وعدم المساس به.»

وفي السياق نفسه، كشف الهضيان عن أنه تم استقبال العديد من طلبات الموردين لتوريد مادة زيت الزيتون، «وتنحن في صدد دراسة أفضل العروض وأرقى المنتجات بأفضل الاسعار، وذلك بهدف توريدها إلى الاتحاد لتحمل صفة زيت»

والتي يريد البعض اشغالها في هذا البلد وبهذا التوقيت.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المناقصات

وبيّن أن اللجنة حضرت أكثر من 30 اجتماعا مع اللجان الحكومية والبرلمانية، من اجل التوصل إلى قانون أكثر مواكبة للتنمية ويهدف جعلتها «ووجدنا التفهم لذلك.»

وأشار الكلب إلى «أننا لم نطلع على المسودة الأخيرة للقانون، ولكنه يحتوي على معايير الحاسبة والعقوبة في حال التأخير في المشاريع ووضع ضوابط جديدة على الاوامر التغييرية للمشاريع.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المضف لـ «الراي»: «

قبل عام تقريبا وضعنا رؤية استراتيجية وبدانا تنفيذ الخطة خلال الأشهر الستة الأولى، واستمر في استكمالها بعمل مؤسسي ديار به البسطة، وبناء على ذلك جاء الهيكل التنظيمي الجديد ليتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لدينا وخطة التنمية في الدولة، ونحقيق الرغبة السامية في نفضة البلد على المستوى الشامل.»

وجدد المصّف تأكيد أن البنك ملزم بتطبيق قانون المرأة الاسكاني، وهو بصدد اجراء دراسة لتوفير مسكن منخفض التكاليف (الايجار) للمرة تنفيذًا للقانون.

وعن الشركات العقارية التي سبق وتم الانعاز عنها، قال المصّف إن البنك مستمر في التوجه نحو تاسيس شركات لتمويل العقاري تخدم المواطنين، وستفعل هذه الخطوة قريبا.

حيث شرعنا في مراجعة جميع الأصناف ومخاطبة الموردين للالتزام بمعايير الجودة والسلامة، إضافة إلى مخاطبة الهيئة العامة للصناعة للتحقق من المواصفات القياسية الساعمة وخصوصا الغذائية منها والتأكد من صلاحيتها لاستهلاك الآمسي.

وفي التفاصيل، كشف رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد جاسم الهضيان الغتبيبي عن أن النتائج المخبرية أكدت عدم مطابقة زيت زيتون التعاون للمواصفات القياسية التي تم الاتفاق عليها في شروط العقد المبرم ما بين الشركة الموردرة، لكنها أفادت في الوقت نفسه أن المنتج لا يحتوي على مواد مسرطنة وضارة تصل إلى درجة الخطورة الصحية على البشر.

وقال الهضيان: «إن حادثة زيت زيتون التعاون فتحت الباب أمام الكثير من الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها في الاتحاد لضمان سلامة المنتجات التي تحمل اسم التعاون، إضافة إلى أنها ساهمت في إيصال رسالة حازمة لجميع الموردين للاتحاد بان العهد الجديد لن يسكت عن أي مخالفة وسيحمل المواطنين فيها المسؤولية كاملة ضمن الأطر القانونية التي تحفظ حق المستهلك وتحمي من محاولات الغش التجاري.»

وشدد الهضيان على أنه تم العمل منذ تلك اللحظة الأولى لصدور تقرير البلدية وذلك بكل شفافية ومصداقية، «حيث قمنا بأخذ عينات من منتج الزيت وتم إرسالها إلى مختبرات البلدية أكدت بعد الفحص المبدي ما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أننا وللحكاذ وزيادة الطمأنينة، قمنا بالتعاون مع مختبرات فنية متخصصة بإجراء العديد من التحاليل المخبرية المختلفة التي تضمن صحة التقرير وعدم المساس به.»

وفي السياق نفسه، كشف الهضيان عن أنه تم استقبال العديد من طلبات الموردين لتوريد مادة زيت الزيتون، «وتنحن في صدد دراسة أفضل العروض وأرقى المنتجات بأفضل الاسعار، وذلك بهدف توريدها إلى الاتحاد لتحمل صفة زيت»

والتي يريد البعض اشغالها في هذا البلد وبهذا التوقيت.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المناقصات

وبيّن أن اللجنة حضرت أكثر من 30 اجتماعا مع اللجان الحكومية والبرلمانية، من اجل التوصل إلى قانون أكثر مواكبة للتنمية ويهدف جعلتها «ووجدنا التفهم لذلك.»

وأشار الكلب إلى «أننا لم نطلع على المسودة الأخيرة للقانون، ولكنه يحتوي على معايير الحاسبة والعقوبة في حال التأخير في المشاريع ووضع ضوابط جديدة على الاوامر التغييرية للمشاريع.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المضف لـ «الراي»: «

قبل عام تقريبا وضعنا رؤية استراتيجية وبدانا تنفيذ الخطة خلال الأشهر الستة الأولى، واستمر في استكمالها بعمل مؤسسي ديار به البسطة، وبناء على ذلك جاء الهيكل التنظيمي الجديد ليتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لدينا وخطة التنمية في الدولة، ونحقيق الرغبة السامية في نفضة البلد على المستوى الشامل.»

وجدد المصّف تأكيد أن البنك ملزم بتطبيق قانون المرأة الاسكاني، وهو بصدد اجراء دراسة لتوفير مسكن منخفض التكاليف (الايجار) للمرة تنفيذًا للقانون.

وعن الشركات العقارية التي سبق وتم الانعاز عنها، قال المصّف إن البنك مستمر في التوجه نحو تاسيس شركات لتمويل العقاري تخدم المواطنين، وستفعل هذه الخطوة قريبا.

حيث شرعنا في مراجعة جميع الأصناف ومخاطبة الموردين للالتزام بمعايير الجودة والسلامة، إضافة إلى مخاطبة الهيئة العامة للصناعة للتحقق من المواصفات القياسية الساعمة وخصوصا الغذائية منها والتأكد من صلاحيتها لاستهلاك الآمسي.

وفي التفاصيل، كشف رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد جاسم الهضيان الغتبيبي عن أن النتائج المخبرية أكدت عدم مطابقة زيت زيتون التعاون للمواصفات القياسية التي تم الاتفاق عليها في شروط العقد المبرم ما بين الشركة الموردرة، لكنها أفادت في الوقت نفسه أن المنتج لا يحتوي على مواد مسرطنة وضارة تصل إلى درجة الخطورة الصحية على البشر.

وقال الهضيان: «إن حادثة زيت زيتون التعاون فتحت الباب أمام الكثير من الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها في الاتحاد لضمان سلامة المنتجات التي تحمل اسم التعاون، إضافة إلى أنها ساهمت في إيصال رسالة حازمة لجميع الموردين للاتحاد بان العهد الجديد لن يسكت عن أي مخالفة وسيحمل المواطنين فيها المسؤولية كاملة ضمن الأطر القانونية التي تحفظ حق المستهلك وتحمي من محاولات الغش التجاري.»

وشدد الهضيان على أنه تم العمل منذ تلك اللحظة الأولى لصدور تقرير البلدية وذلك بكل شفافية ومصداقية، «حيث قمنا بأخذ عينات من منتج الزيت وتم إرسالها إلى مختبرات البلدية أكدت بعد الفحص المبدي ما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أننا وللحكاذ وزيادة الطمأنينة، قمنا بالتعاون مع مختبرات فنية متخصصة بإجراء العديد من التحاليل المخبرية المختلفة التي تضمن صحة التقرير وعدم المساس به.»

وفي السياق نفسه، كشف الهضيان عن أنه تم استقبال العديد من طلبات الموردين لتوريد مادة زيت الزيتون، «وتنحن في صدد دراسة أفضل العروض وأرقى المنتجات بأفضل الاسعار، وذلك بهدف توريدها إلى الاتحاد لتحمل صفة زيت»

والتي يريد البعض اشغالها في هذا البلد وبهذا التوقيت.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المناقصات

وبيّن أن اللجنة حضرت أكثر من 30 اجتماعا مع اللجان الحكومية والبرلمانية، من اجل التوصل إلى قانون أكثر مواكبة للتنمية ويهدف جعلتها «ووجدنا التفهم لذلك.»

وأشار الكلب إلى «أننا لم نطلع على المسودة الأخيرة للقانون، ولكنه يحتوي على معايير الحاسبة والعقوبة في حال التأخير في المشاريع ووضع ضوابط جديدة على الاوامر التغييرية للمشاريع.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المضف لـ «الراي»: «

قبل عام تقريبا وضعنا رؤية استراتيجية وبدانا تنفيذ الخطة خلال الأشهر الستة الأولى، واستمر في استكمالها بعمل مؤسسي ديار به البسطة، وبناء على ذلك جاء الهيكل التنظيمي الجديد ليتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لدينا وخطة التنمية في الدولة، ونحقيق الرغبة السامية في نفضة البلد على المستوى الشامل.»

وجدد المصّف تأكيد أن البنك ملزم بتطبيق قانون المرأة الاسكاني، وهو بصدد اجراء دراسة لتوفير مسكن منخفض التكاليف (الايجار) للمرة تنفيذًا للقانون.

وعن الشركات العقارية التي سبق وتم الانعاز عنها، قال المصّف إن البنك مستمر في التوجه نحو تاسيس شركات لتمويل العقاري تخدم المواطنين، وستفعل هذه الخطوة قريبا.

حيث شرعنا في مراجعة جميع الأصناف ومخاطبة الموردين للالتزام بمعايير الجودة والسلامة، إضافة إلى مخاطبة الهيئة العامة للصناعة للتحقق من المواصفات القياسية الساعمة وخصوصا الغذائية منها والتأكد من صلاحيتها لاستهلاك الآمسي.

وفي التفاصيل، كشف رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد جاسم الهضيان الغتبيبي عن أن النتائج المخبرية أكدت عدم مطابقة زيت زيتون التعاون للمواصفات القياسية التي تم الاتفاق عليها في شروط العقد المبرم ما بين الشركة الموردرة، لكنها أفادت في الوقت نفسه أن المنتج لا يحتوي على مواد مسرطنة وضارة تصل إلى درجة الخطورة الصحية على البشر.

وقال الهضيان: «إن حادثة زيت زيتون التعاون فتحت الباب أمام الكثير من الإجراءات الاحترازية التي اتخذناها في الاتحاد لضمان سلامة المنتجات التي تحمل اسم التعاون، إضافة إلى أنها ساهمت في إيصال رسالة حازمة لجميع الموردين للاتحاد بان العهد الجديد لن يسكت عن أي مخالفة وسيحمل المواطنين فيها المسؤولية كاملة ضمن الأطر القانونية التي تحفظ حق المستهلك وتحمي من محاولات الغش التجاري.»

وشدد الهضيان على أنه تم العمل منذ تلك اللحظة الأولى لصدور تقرير البلدية وذلك بكل شفافية ومصداقية، «حيث قمنا بأخذ عينات من منتج الزيت وتم إرسالها إلى مختبرات البلدية أكدت بعد الفحص المبدي ما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أننا وللحكاذ وزيادة الطمأنينة، قمنا بالتعاون مع مختبرات فنية متخصصة بإجراء العديد من التحاليل المخبرية المختلفة التي تضمن صحة التقرير وعدم المساس به.»

وفي السياق نفسه، كشف الهضيان عن أنه تم استقبال العديد من طلبات الموردين لتوريد مادة زيت الزيتون، «وتنحن في صدد دراسة أفضل العروض وأرقى المنتجات بأفضل الاسعار، وذلك بهدف توريدها إلى الاتحاد لتحمل صفة زيت»

والتي يريد البعض اشغالها في هذا البلد وبهذا التوقيت.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المناقصات

وبيّن أن اللجنة حضرت أكثر من 30 اجتماعا مع اللجان الحكومية والبرلمانية، من اجل التوصل إلى قانون أكثر مواكبة للتنمية ويهدف جعلتها «ووجدنا التفهم لذلك.»

وأشار الكلب إلى «أننا لم نطلع على المسودة الأخيرة للقانون، ولكنه يحتوي على معايير الحاسبة والعقوبة في حال التأخير في المشاريع ووضع ضوابط جديدة على الاوامر التغييرية للمشاريع.»

وقال المصّف لـ «الراي»: «المضف لـ «الراي»: «

قبل عام تقريبا وضعنا رؤية استراتيجية وبدانا تنفيذ الخطة خلال الأشهر الستة الأولى، واستمر في استكمالها بعمل مؤسسي ديار به البسطة، وبناء على ذلك جاء الهيكل التنظيمي الجديد ليتلاءم مع الرؤية الاستراتيجية لدينا وخطة التنمية في الدولة، ونحقيق الرغبة السامية في نفضة البلد على المستوى الشامل.»

وجدد المصّف تأكيد أن البنك ملزم بتطبيق قانون المرأة الاسكاني، وهو بصدد اجراء دراسة لتوفير مسكن منخفض التكاليف (الايجار) للمرة تنفيذًا للقانون.

وعن الشركات العقارية التي سبق وتم الانعاز عنها، قال المصّف إن البنك مستمر في التوجه نحو تاسيس شركات لتمويل العقاري تخدم المواطنين، وستفعل هذه الخطوة قريبا.

حيث شرعنا في مراجعة جميع الأصناف ومخاطبة الموردين للالتزام بمعايير الجودة والسلامة، إضافة إلى مخاطبة الهيئة العامة للصناعة للتحقق من المواصفات القياسية الساعمة وخصوصا الغذائية منها والتأكد من صلاحيتها لاستهلاك الآمسي.

وفي التفاصيل، كشف رئيس لجنة الاستيراد في الاتحاد جاسم الهضيان الغتبيبي عن أن النتائج المخبرية أكدت عدم مطابقة زيت زيتون التعاون للمواصفات القياسية التي تم الاتفاق عليها في شروط العقد المبرم ما بين الشركة الموردرة، لكنها أفادت في الوقت نفسه أن المنتج لا يحتوي على مواد مسرطنة وضارة تصل إلى درجة الخطورة الصحية على البشر.